التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية في محافظة المثنى لعام ٢٠١٠

الباحث
ماهر حيدر نعيم الجابري

الأستاذ المساعد الدكتور
كفاية عبد الله العلي

جامعة البصرة - كلية التربية

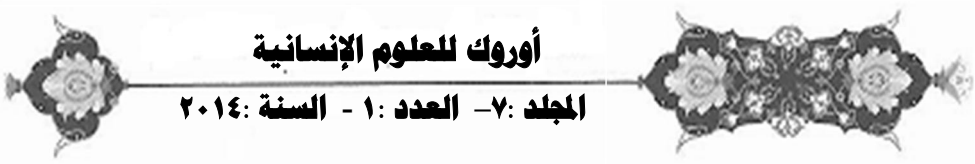

التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية في محافظة المثنى لعام ٢٠١٠

الباحث الأستاذ المساعد الدكتور
ماهر حيدر نعيم الجابري كفاية عبد الله العلي
جامعة البصرة - كلية التربية

الخلاصة

تناول البحث دراسة مؤشرات تطور الصناعات التحويلية على مستوى المحافظة وعموم العراق ، وذلك لمعرفة التطور الحاصل في نمو هذه الصناعات خلال مدة الدراسة ، وايضاً دراسة التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات على الوحدات الادارية لمحافظة المثنى ، ومعرفة حجم الاستثمار الموجود حالياً وهل ان المقومات الجغرافية المتاحة في المحافظة مستثمرة بالكامل ام غير ذلك وما هو مقدار الفائض منها، وقد اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الحكومية اضافةً المعلومات المقتبسة من بعض الكتب والدراسات السابقة ، بالإضافة الى الاعتماد على الدراسة الميدانية . واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي انتشار الصناعات التحويلية على الوحدات الادارية للمحافظة وبنسب متباينة ، و وجود مقدار من الفائض غير مستثمر من المقومات الجغرافية المتاحة مما يفتح المجال اما الاستثمار .

المقدمة

ان الصناعة هي من اهم النشاطات التي تؤدي الى بناء قاعدة اقتصادية متطورة ومتقدمة تقنياً وعلمياً ، ومن ثم تهيأة فرص اكبر للتقدم الاقتصادي لأي بلد . ويتمثل ذلك من خلال الاهتمام بالتصنيع الذي تعبأة الموارد القومية المتاحة والمتيسرة لتطوير الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والدولة مما يتيح تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كافة المجالات وخاصة الصناعة ، وبذلك فهو حاقة من حلقات تغيير علاقات الانتاج في المجتمع والقضاء على مظاهر التخلف والاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني [1].

ومن خلال ذلك تبرز اهمية هذا البحث للوقوف على ما حققته الصناعات التحويلية في محافظة المثنى من معدلات نمو سنوية .

وتتمثل مشكلة البحث بالسؤالين التاليين وهما : هل هنالك حركة تطور واضحة للصناعات التحويلية في محافظة المثنى ، وهل يوجد توزيع جغرافي متوازن على الوحدات الادارية للمحافظة .

وعلى ضوء ذلك يفترض البحث على وجود حركة تطورية واسعة لهذه الصناعات داخل المحافظة خلال سنوات البحث ، وكذلك على وجود توزيع جغرافي لهذه الصناعات بين الوحدات الادارية للمحافظة .

وتتمثل حدود البحث المكانية بالحدود الادارية لمحافظة المثنى ، وتتمثل حدوده الزمانية بعامي ١٩٨٠ – ٢٠١٠ .

المبحث الاول

مؤشرات تطور الصناعات التحويلية في محافظة المثنى للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٩ .

١- عدد المؤسسات :

من خلال الجدول رقم (١) تبين لنا ما يأتي :

في عام ١٩٨٠ وهي سنة الاساس في هذا الجدول والجداول اللاحقة ،ان عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في محافظة المثنى قد بلغ ١٩٧ مؤسسة شكلت اهمية نسبية مقدارها ٠.٥٤٪ من مجموع مؤسسات الصناعات التحويلية في العراق والباغ عددها ٣٦١٦٩ مؤسسة،ازدادت هذه النسبة الى ٢.٠٥٪ في عام ١٩٨٥ وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٤٪، وكان هذا المعدل على العكس من معدل النمو السنوي لمؤسسات الصناعات التحويلية في العراق الذي بلغ -٩.٧٪ للمدة ذاتها. اما خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٠ وبسبب الاستقرار الذي شهده البلد بعد انتهاء الحرب العراقية-الايرانية ،ادى ذلك الى ازدياد عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة وعموم العراق ،ففي المحافظة فقد وصل عدد مؤسسات الصناعات التحويلية الى ٥٠٤ مؤسسة مشكلة بذلك اهمية نسبية مقدارها ٠.٩٢٪ من اجمالي عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في عموم العراق وبمعدل نمو بلغ ٩.٨٪ ،اما في عموم العراق فقد بلغ عدد مؤسسات الصناعات التحويلية ٥٤٢٩٦ مؤسسة وبمعدل نمو بلغ ٤.١٪. اما

للمدة الممتدة بين ١٩٩٠-١٩٩٥ والتي تمثل المرحلة التي شهد العراق تراجعاً اقتصادياً كبيراً منعكساً على جميع الاصعدة ومنها القطاع الصناعي ،وكان ذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه في عام ١٩٩١ ،ادى ذلك الى انخفاض عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في عموم العراق والمحافظة ،ورغم ذلك ازدادت الاهمية النسبية لمؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة والتي بلغت ٢.٢١٪ وبمعدل نمو سلبي بلغ -٢٪ ،وهو ما كان عليه معدل النمو لمؤسسات الصناعات التحويلية في العراق والبالغ -٤.٥٪. اما خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٠ شهدت الاهمية النسبية للصناعات التحويلية في المحافظة تراجعاً بحيث بلغت ١٪ ،اما معدلات النمو بالنسبة لمؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة وعموم العراق جاءت ايجابية فبلغت ٥.٦٪ ، ٣.٥٪ على التوالي ،وهذا بسبب الزيادة الحاصلة في صادرات النفط العراقي بعد عام ١٩٩٦ ومن ثم ارتفاع الايرادات التي ساهمت في بناء الكثير من المنشآت الصناعية. اما الظروف التي شهدها البلد بعد عام ٢٠٠٣ ومالها من انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي عموماً والنشاط الصناعي خصوصاً ومنها الصناعات التحويلية في المحافظة وعموم العراق ،ادى ذلك الى انخفاض عدد مؤسسات هذه الصناعات خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ففي المحافظة بلغ عدد المؤسسات ٤٣٧ مؤسسة ،مما ادى الى انخفاض اهميتها النسبية الى ٠.٧٢٪ ،ادى ذلك الى تسجيل معدلات نمو سلبية في المحافظة والعراق بلغ مقدارها -٢.٨٪ ،-١.٨٪ على التوالي . اما خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وبعد الاستقرار النسبي للبلد من الناحية السياسية والاقتصادية والاهتمام الحكومي بالجوانب الاقتصادية ،انعكس ذلك ايجاباً على معظم الصناعات التحويلية وخصوصاً بعد ظهور القطاع الخاص بشكل كبير و واضح ،ادى الى ارتفاع عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة ،بحيث وصلت الى ٦٣٣ مؤسسة وبفارق ٤٣٦ مؤسسة عما كان عليه في عام ١٩٨٠ وبنسبة زيادة بلغت ٦٨٪ ، مسجلة بذلك اهمية نسبية مقدارها ٠.٨٧٪ ،وبمعدل نمو بلغ ٣.٨٪ ،وايضاً قد ازداد عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في العراق بحيث وصلت الى ٧٢٠٤٦ مؤسسة،مسجلة بذلك معدل نمو بلغ ٢.٢٪.

جدول رقم (١)

معدل النمو والأهمية النسبية لعدد المؤسسات في الصناعات التحويلية محافظة المثنى والعراق للمدة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٩.

السنة	عدد المؤسسات		٢/١	معدل النمو ٪ ♦	
	التحويلية في المحافظة (١)	التحويلية في العراق (٢)	الأهمية النسبية ٪	التحويلية في المحافظة	التحويلية في العراق
١٩٨٠	١٩٧	٣٦١٦٩	٠.٥٤		
١٩٨٥	٤٥٢	٢٢٠٣٧	٢.٠٥	١٤	٩.٧ –
١٩٩٠	٥٠٤	٥٤٢٩٦	٠.٩٢	٩.٨	٤.١
١٩٩٥	٤٧٤	٢١٣٧٤	٢.٢١	٢ –	٤.٥–
٢٠٠٠	٧٨٥	٧٧٧٧٢	١	٥.٦	٣.٥
٢٠٠٥	٤٣٧	٦٠١٦٠	٠.٧٢	٢.٨ –	١.٨ –
٢٠٠٩	٦٣٣	٧٢٠٤٦	٠.٨٧	٣.٨	٢.٢

١- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ .

٢- مديرة الاحصاء في المثنى ،الاحصاء الصناعي،بيانات غير منشورة،٢٠١١.

❖ تم ايجاد معدل النمو من خلال المعادلة التالية :

$$r = (r\sqrt{\ } p1/p0 - 1) 100$$

حيث أن : r = معدل النمو السنوي ، p1 = العدد اللاحق

p0 = العدد السابق ، n = عدد السنوات بين العددين .

للمزيد ينظر :

- عبد علي الخفاف ،العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تنموية ،ط ١ ،دار الضياء للطباعة والتوزيع ، النجف ،٢٠٠٥ ، ص ٥٦.

٢- عدد العاملين :

يعد مؤشر عدد العاملين من المعايير المهمة في تحليل هيكل القطاع الصناعي ،لانه مؤشر مادي لا يتاثر بالتذبذب الذي يحصل في القيم نتيجة التغيرات التي تحدث في الاسعار ،ويعكس بدرجة كبيرة المحتوى الاجتماعي الى جانب المحتوى الاقتصادي لعملية التصنيع[٢]. والزيادة في عدد العمال والمنشآت الصناعية في اقليماً ما دليل على نمو الصناعة فيه وتنشيطها ،ولكن هذا المعيار يتاثر بدرجة كبيرة بعملية دمج المعامل واتساع حجومها وتمركز انتاجها [٣] . وكذلك تعد العمالة احد المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الصناعية ،ويعتمد عدد العمال على حجم السكان في الدولة ،اما مستوى كفائتها فتعتمد بالدرجة الاولى على التدريب الفني للعمال والبيئة الصناعية المتاحة [٤].

ادت السياسة الحكومية المتمثلة في توطين الصناعات في المناطق ذات التركيزات الصناعية القليلة ومنها محافظة المثنى الى تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة في المحافظة ، وهذا ما بينه الجدول رقم [٥] ،

ففي عام ١٩٨٠ بلغ عدد العاملين في الصناعات التحويلية في العراق ١٨٠٠٠٠عامل ، اما في محافظة المثنى فقد بلغ عدد العاملين في الصناعات التحويلية ٢٠١٥ عامل ، مشكلين اهمية نسبية بلغت١.١١٪ من مجموع عدد العملين في الصناعات التحويلية في العراق . اما للمدة ١٩٨٠-١٩٨٥ فقد ازداد عدد العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة الى ٣١١٣ عامل ،شكلت بذلك اهمية نسبية مقدارها ١.٧٩٪ من مجموع عدد العاملين في الصناعات التحويلية في العراق ،وبمعدل نمو بلغ ٨.٤٪ ، اما عدد العاملين في الصناعات التحويلية في العراق فقد انخفض وصولاً الى ١٧٣٠٠٠ عامل ،وبمعدل نمو سلبي بلغ -٢٪ ، وذلك بسبب قلة عدد المؤسسات الصناعية اثناء فترة الحرب العراقية – الايرانية ،والتحاق اكثر الايدي العاملة في صفوف الجيش العراقي آنذاك. اما خلال المدة ١٩٨٥ -١٩٩٠ فقد سجلت اعداد العاملين في المحافظة معدل نمو اعلى من معدل النمو الذي سجلته اعداد العاملين في العراق ،بلغ ٥.٤٪ للمحافظة ،٢.٢٪ للعراق، وهذا ما ادى الى تسجيل اهمية نسبية مقدارها ١.٤٥٪ للعاملين في المحافظة والتي تعتبر اقل من النسبة المسجلة للمدة السابقة ، وذلك بسبب زيادة

اعداد العاملين في الصناعات التحويلية في عموم العراق بسبب فتح المجال امام العمالة العربية للعمل في العراق. اما خلال المدة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ فقد شهدت اعداد العاملين في المحافظة اهمية نسبية منخفضة بلغت ٠.٩٠٪ ، وهذا ما اثر على تسجيلها معدل نمو سلبي بلغ -٢.٣٪ ، بسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق عام ١٩٩١ ،اما اعداد العاملين في العراق فقد سجلت معدل نمو سلبي قدره -٠.٦٪. اما خلال المدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ والتي سجلت فيها اعداد العاملين في المحافظة زيادة في الاهمية النسبية ومعدل النمو عن المدة السابقة بلغت ١.٠٤٪ ، ٣.٣٪ على التوالي ، وهذا ناتج عن ارتفاع اعداد العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة والبالغ عددهم ١٨٠٠ عامل ، اما عدد العاملين في الصناعات التحويلية في عموم العراق فقد شهدت ارتفاعاً في معدل النمو اذ بلغ ٠.٥٪ ، ويعود هذا الارتفاع الى الاهتمام الحكومي بالصناعة بعد ارتفاع صادرات النفط العراقي بعد عام ١٩٩٦ ، والذي ادى الى زيادة اعداد المؤسسات الصناعية في كلاً من المحافظة والعراق .

اما المدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ فقد شهدت انخفاض كبير في عدد الايدي العاملة في الصناعات التحويلية في المحافظة نتيجةً لتوجه اغلب الايدي العاملة الى التطوع في اجهزة القوات الامنية التابعة لوزارة الدفاع و وزارة الداخلية بعد توقف اغلب المعامل بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، وهذا ما ادى الى انخفاض اهميتها النسبية الى ٠.٤٦٪ ، وبمعدل نمو سلبي بلغ -٣.٥٪ ، وعلى العكس من ذلك فقد شهدت اعداد العاملين في الصناعات التحويلية في عموم العراق ارتفاعاً ، مما ادى بها الى تسجيل معدل نمو بلغ ٠.٠١٪.

اما خلال المدة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ فقد ازدادت الاهمية النسبية لاعداد العاملين في الصناعت التحويلية في المحافظة بحيث بلغت ٢٪ ، مما ادى الى تسجيلها معدل نمو بلغ ٣٧٪ ، وهذا ناتج عن زيادة اعداد العاملين في المحافظة في عام ٢٠٠٩ ليصل الى ٤٩١٤ عامل وبفارق ٤٠٧٠ عامل عما كان عليه في المدة السابقة ، وكذلك الحال فقد ارتفع عدد العاملين في الصناعات التحويلية في عموم العراق والذي بلغ ٢٤٥٠٤٣ عامل وبمعدل نمو بلغ ٥.١٪ ، وبزيادة بلغت ٦٣٩٩ عامل عن المدة السابقة ، وهذا كله ناتج عن الاهتمام الحكومي باعادة تشغيل

المعامل والمصانع المتوقفة ، وكذلك بروز القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في تشييد وبناء العديد من المؤسسات الصناعية ، مما ادى الى توفر فرص عمل اكثر من السابق.

جدول رقم (٢)

معدل النمو والاهمية النسبية للعاملين في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق ١٩٨٠-٢٠٠٩

السنة	عدد العاملين		٢/١ الأهمية النسبية ٪	معدل النمو ٪	
	التحويلية في المحافظة (١)	التحويلية في العراق (٢)		التحويلية في المحافظة	التحويلية في العراق
١٩٨٠	٢٠١٥	١٨٠٠٠٠	١.١١		
١٩٨٥	٣١١٣	١٧٣٠٠٠	١.٧٩	٨.٤	٢-
١٩٩٠	٣٥١١	٢٤١٧٦٥	١.٤٥	٥.٤	٢.٢
١٩٩٥	١٥٠٠	١٦٥٠٠٠	٠.٩٠	٢.٣-	٠.٦-
٢٠٠٠	١٨٠٠	١٧١٤٨٢	١.٠٤	٣.٧	٠.٥
٢٠٠٥	٨٤٤	١٨٠٦٤٤	٠.٤٦	٣.٥-	٠.٠١
٢٠٠٩	٤٩١٤	٢٤٥٠٤٣	٢	٣٧	٥.٣

المصدر :

- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ .
- مديرة الاحصاء في المثنى ،الاحصاء الصناعي،بيانات غير منشورة،٢٠١١

٢- قيمة الاجور :

يمثل العمل بأشكاله المقبولة اجتماعياً قيمة عليا تستقيم بها الاقتصاديات وترقى بها الامم والشعوب ، وفي الوقت نفسه يكون تعويض العاملين مقابل جهودهم المبذولة بالاجور امراً لازماً ، لأن الاجور من اهم رسائل الجذب التي تستقطب العاملين كماً ونوعاً للدخول في العمل . وتمثل الاجور : المقابل الذي يقبله ويستحصله الفرد في محاولة لتعويض مساهمته الواعية سواء كانت تلك المساهمة على شكل جهود عضلية ام عقلية بأداء عمل يقدر انه مفيد اقتصادياً واجتماعياً [٦] .وتعد الاجور في رأي (اوسكار لانجه) هو ذلك

الشيء الذي يسهم في تحديد مستوى رفاهية المجتمع ،لانه احد المؤشرات الاقتصادية في البلدان كافة وعلى اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية [٧]. تتباين الاجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التحويلية من صناعة الى اخرى ، وايضاً موقع الصناعة نفسها ، فالقرب والبعد من مركز المحافظة يلعب دوراً كبيراً في زيادة ونقصان الاجور .

ففي محافظة المثنى تتأثر الاجور وقيمتها بعدة امور تؤدي بها الى الارتفاع تارةً والانخفاض تارة اخرى ،ومن هذه الامور هي نوعية الصناعة وموقعها الجغرافي ،وكذلك التركيب المهني للعاملين، وهنالك امر اخر هو ملكية الصناعة سواء كانت تابعة للقطاع العام والذي تكون فيه الاجور محدد بقانون أي ان هناك حد ادنى واقصى للاجور وكذلك وجود نظام الحوافز ،اما الصناعات التابعة للقطاع الخاص فأنها خاضعة للشخص الذي تعود له ملكية هذه الصناعة ،وهو الذي يحدد قيمة الاجور سواء كانت عالية او منخضة.وهذا مما ادى الى ظهور تباين في قيمة الاجور خلال الفترة المحصورة بين ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ .

يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان قيمة الجور للصناعات التحويلية في المحافظة قد حققت اهمية نسبية مقدارها ١.٥١٪ من مجموع الاجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التحويلية في العراق . ازدادت هذه النسبة عام ١٩٨٥ ،وبمقدار نمو سنوي بلغ ١.٣٪ ،وهذا ناتج عن ازدياد عدد العملين في الصناعات التحويلية في المحافظة بسبب زيادة اعداد المؤسسات الصناعية فيها خلال هذه المدة ، وعلى العكس من ذلك فقد سجلت قيمة الاجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التحويلية في عموم العراق معدل نمو سلبي بلغ -٢٪ ،وذلك نتيجةً لقلة عدد مؤسسات الصناعات التحويلية ومن ثم قلة عدد العاملين. اما خلال المدة ١٩٨٥ – ١٩٩٠ ازداد نصيب العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة من الاجور الاجمالية والبالغة ٢٩١١ الف دينار محققة بذلك اهمية نسبية مقدارها ٤.٥٠٪ من مجموع الاجور ،وبمعدل نمو بلغ ١٧.٤٪ ،مقابل معدل نمو للاجور المدفوعة في عموم العراق والبالغ ٦٪ ،وهذا نتيجةً لازدياد اعداد العاملين في الصناعات التحويلية نتيجةً لاستخدام الايدي العاملة العربية في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام . اما خلال المدة ١٩٩٠ – ١٩٩٥

بقية معدلات النمو مرتفعة للاجور في المحافظة والعراق،فبالنسبة للمحافظة فبلغ ١٦.٥٪ ، محققة اهمية نسبية مقدارها ٣.٩٨٪ من مجموع الاجور ،اما في عموم العراق فبلغ ٧.٥٪ .اما للمدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ فقد شهدت انخفاض الاهمية النسبية لقيمة الاجور في المحافظة حيث بلغت ٠.٨٤٪ ،رغم تسجيلها معدل نمو بلغ ١٤.١٪ ،وهذا يعود الى ارتفاع قيمة الاجور المدفوعة في الصناعات التحويلية في العراق والتي حققت معدل نمو بلغ ١٧.٦٪.اما خلال المدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ وبع التغييرات التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣ ، ادى ذلك الى ارتفاع الاجور المدفوعة في الصناعات التحويلية في المحافظة والعراق مسجلة بذلك معدلات نمو بلغت ١٦.٤٪ ، ١٩٪ على التوالي . اما للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ ورغم ارتفاع قيمة الاجور في المحافظة والتي بلغت ٤٨١٥٦ الف دينار ،الا انها لم تسهم في ارتفاع اهميتها النسبية والتي كان مقدارها ٠.٤٩٪ ،والتي تعتبر منخفضة بالمقارنة مع المدة السابقة ،مسجلة معدل نمو بلغ ١٤.٨٪ ، بسبب ارتفاع قيمة الاجور المدفوعة في الصناعات التحويلية في عموم العراق ،والتي حققت معدل نمو بلغ ٢٤.٥٪.

جدول رقم (٣)

معدل النمو والاهمية النسبية للأجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق للمدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ بالاسعار الثابتة ❖ (١٠٠٠ دينار)

السنة	عدد العاملين		٢/١ الأهمية النسبية ٪	معدل النمو ٪	
	التحويلية في المحافظة (١)	التحويلية في العراق (٢)		التحويلية في المحافظة	التحويلية في العراق
١٩٨٠	٢٠١٥	١٨٠٠٠٠	١.١١		
١٩٨٥	٣١١٣	١٧٣٠٠٠	١.٧٩	٨.٤	٢-
١٩٩٠	٣٥١١	٢٤١٧٦٥	١.٤٥	٥.٤	٢.٢
١٩٩٥	١٥٠٠	١٦٥٠٠٠	٠.٩٠	٢.٣-	٠.٦-
٢٠٠٠	١٨٠٠	١٧١٤٨٢	١.٠٤	٣.٧	٠.٥
٢٠٠٥	٨٤٤	١٨٠٦٤٤	٠.٤٦	٣.٥-	٠.٠١
٢٠٠٩	٤٩١٤	٢٤٥٠٤٣	٢	٣٧	٥.٣

المصدر :

١- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ .

٢- مديرة الاحصاء في المثنى ،الاحصاء الصناعي،بيانات غير منشورة،٢٠١١.

❖ تم التوصل الى احتسابها بالاسعار الثابتةعن طريق المعادلات التالية :

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{متوسط الاجر في سنة المقارنة} \times \text{عدد العمال في سنة الأساس}}{\text{الأجور في سنة الأساس}}$$

ثم تم تحويل الاسعار الجارية الى اسعار ثابتة وفق المعادلة التالية :

السعر الثابت = السعر الجاري

الرقم القياسي المصدر: محمد حسين باقر ، عبد الحميد البدلاوي ،الاحصاء للمخططين والباحثين ، مطبعة الجاحظ ،بغداد ،١٩٨٨ ،ص ١٩٩ . /// الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية ،لجنة الاسعار القياسية ، الارقام القياسية للصناعات التحويلية لعام ١٩٨٠ .

٤- قيمة الإنتاج :

يمثل معيار قيمة الانتاج احد اهم المؤشرات المستخدمة في قياس النمو الصناعي وتطوره، اذ ان الصناعات لا تنمو ولا يصيبها التطور اذا لم يتحقق انتاج صناعي ذو قيمة متزايدة باستمرار . او بتعبير اخر ذو قيمة موجبة على الدوام . ولا تقف اهمية هذا المعيار عند هذا الحد بل تتعداها الى ما هو اكبر من ذلك ،اذ اكدت احدى الدراسات (منظمة اليونيسيف) انه في حالة عجز القطاع الصناعي عن تحقيق قيمة انتاج منتظمة ومتزايدة ولمدة زمنية طويلة فأن ذلك سوف يؤدي بهذا القطاع الى مواجهة ضغوطات كبيرة منها التضخم الكبير وتباينه وارتفاع قيمة المواد الاولية [٨] . وهناك من يعرفها بانها (قيمة الوحدات التي تم انتاجها من العمليات الانتاجية خلال مدة زمنية معينة) [٩]. كذلك يعد معيار قيمة الانتاج احد اهم المعايير المستخدمة في قياس النشاط الصناعي ونموه ، بسبب التباين في قيمتها من

سنة الى اخرى ،بسبب ارتباطها المباشر بالقيمة النقدية التي تكون تحت سيطرة حالات اقتصادية عامة ، واحياناً يعد هذا المؤشر غير مقنع للاخذ به لقياس نمو صناعة ما ، بسبب ان قيمة الانتاج تتعرض لكثير من الظروف منها عدم استقرار الوضع السياسي والامني وهذا ما ينتج عنه توقفات كثيرة في العمل [١٠] .

من الجدول رقم (٤) يتبين لنا ان مقدار قيمة انتاج الصناعات التحويلية في المحافظة بلغ ٢٨٩ الف دينار وباهمية نسبية بلغت ٣.١٦٪ من مجموع قيمة انتاج الصناعات التحويلية في عموم العراق والبالغة ٩١٢٧ الف دينار في عام ١٩٨٠.وفي عام ١٩٨٥ فقد شهدت قيمة الانتاج للصناعات التحويلية في المحافظة والعراق ارتفاعاً ، وهذا ما انعكس على معدلات النمو المسجلة في كلا من المحافظة والعراق والبالغة ١.٩٪ لكلاً منهما ،وهذا ما ادى الى ارتفاع الاهمية النسبية لقيمة انتاج الصناعات التحويلية في المحافظة والتي بلغت ٣.٣٧٪. اما خلال المدة ١٩٨٥ – ١٩٩٠ فقد انخفضت الاهمية النسبية لقمة انتاج الصناعات التحويلية في المحافظة الى ١.٨٠٪ ،وبنفس معدل النمو للمدة السابقة البالغ ١.٩٪، رغم ازدياد قمية الانتاج في المحافظة ،وهذا بسبب الزيادة الكبيرة الحاصلة في قيمة الانتاج في العراق والتي حققت معدل نمو بلغ ١٤٪ ، بسبب حركة الانتاج الكبيرة التي شهدها البلد بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية . اما المدة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ والتي شهدت اوضاع اقتصادية صعبة بعد عام ١٩٩٠ وفرض الحصار الاقتصادي على البلد والذي ادى الى انخفاض عدد المؤسسات الصناعية في عموم العراق ،وكذلك توقف الكثير من المعمل والمصانع بسبب الدمار الذي طالها وعدم وجود قطع الغيار المستوردة.

لقد ادى ذلك الى تسجيل معدلات نمو سالبة لقيمة الانتاج للصناعات التحويلية في المحافظة والعراق والتي بلغت -٦.٨٪ ، -٠.٠٤٪ على التوالي ،وباهمية نسبية بلغت ١.٤٦٪ .اما خلال المدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ والتي ارتفعت فيها مساهمة الصناعات التحويلية في المحافظة من قيمة الانتاج الاجمالي محققة اهمية نسبية مقدارها ٢.٢٧٪ وبمعدل نمو بلغ ٢٤٪ ،اما بالنسبة لقيمة الانتاج في عموم العراق فقد حققت معدل نمو مرتفع بلغ ١١٪ ،وهذا ناتج عن حركة الانتاج الصناعي التي شهدها العراق بعد عام ١٩٩٦ . اما للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ فقد تم تسجيل معدلات نمو سلبية لقمة انتاج الصناعات التحويلية في المحافظة والعراق ،فبلغ معدل

نمو قيمة الانتاج في المحافظة -١٢٪ ،وهذا انعكس على تراجع اهميتها النسبية الى ٢.١٨٪ ، اما معدل نمو قيمة الانتاج في العراق بلغ -٩.٧٪ .

اما للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ فقد شهدت الاهمية النسبية لقيمة الانتاج في المحافظة زيادةً ،فقد بلغت ٢.٣٥٪ من مجموع قيمة الانتاج في العراق ،وبمعدل نمو مرتفع بلغ ١٣.٢٪ ، وكذلك الحال بالنسبة لقيمة الانتاج في عموم العراق والتي سجلت معدل نمو سنوي بلغ ١٤.٤٪، وهذا بسبب العوامل الايجابية التي شهدتها هذه المدة والتي تتمثل بالاستقرار النسبي الذي شهده البلد ، وما لذلك من مردودات ايجابية على حركة الصناعة ، وكذلك ظهور القطاع الخاص وبروز دوره الكبير على المستوى الصناعي ،مما ادى الى ازدياد عدد المنشآت الصناعية وعودة المنشآت القديمة الى العمل ، وكذلك الزيادة الحاصلة في عدد العملين ،مما ادى الى ارتفاع قيمة الانتاج في الصناعات التحويلية في المحافظة وعموم العراق.

جدول رقم (٤)

معدل النمو والاهمية النسبية لقيمة الانتاج في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٩ بالاسعار الثابتة ❖ (١٠٠٠ دينار)

السنة	قيمة الانتاج		٢/١ الأهمية النسبية ٪	معدل النمو ٪	
	التحويلية في المحافظة (١)	التحويلية في العراق (٢)		التحويلية في المحافظة	التحويلية في العراق
١٩٨٠	٢٨٩	٩١٢٧	٣.١٦		
١٩٨٥	٣٤١	١٠٠٩٠	٣.٣٧	١.٩	١.٩
١٩٩٠	٣٧٨	٢٠٩٩٠	١.٨٠	١.٩	١٤
١٩٩٥	٥٦٩	١٨٤١٠	١.٤٦	-٦.٨	-٠.٠٤
٢٠٠٠	٨٩٨	٣٢٩٢١	٢.٧٢	٢٤	١١
٢٠٠٥	٤٨٣	٢٢١٣٥	٢.١٨	-١٢	-٩.٧
٢٠٠٩	١٠٨٠٠	٤٥٧٨٦٠	٢.٣٥	١٣.٢	١٤.٤

المصدر :

- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية للاعوام ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ .
- مديرة الاحصاء في المثنى ،الاحصاء الصناعي،بيانات غير منشورة،٢٠١١.

٥- قيمة مستلزمات الانتاج :

تمثل قيمة مستلزمات الانتاج مؤشراً لوجود حركة صناعية واسعة في المنطقة لأن قيمة مستلزمات الانتاج تمثل جميع المبالغ المنفقة لتوفير المواد الاولية والسلع النصف مصنعة ومتطلبات تنفيذ مجمل الفعاليات الانتاجية للنشاط الصناعي ، وهذا يعني ان كلما كانت هنالك مبالغ لتوفيرما ذكر دل ذلك على وجود حركة صناعية متمثلة بالانتاج والتسويق والاستيراد والتصدير والعكس يؤكد خمول الحركة الصناعية واضمحلالها ويستخدم مؤشر قيمة الانتاج لبيان مدى نمو النشاط الصناعي وتطوره . الا ان هذا المؤشر يختلف عن المؤشرات السابقة له واللاحقة [١١] . اذ ان انخفاض هذا المؤشر يدل على حالة سليمة متمثلة بتحقيق الكفاءة ، لان مفهوم الكفاءة يشير الى مدى تقدم النشاط الصناعي على استخدام موارده استخداماً امثل ،والاستخدام الامثل هو عدم التبذير في الموارد وتقليل نسبة التلف فيها الى ادنى حد ممكن يؤدي الى تقلب الكلف وزيادة الارباح ،اما اذا ارتفعت قيمة هذا المؤشر فيعني ذلك ان النشاط الصناعي غير كفء وهنالك حالات تلف او تبذير كثيرة تؤدي بدورها الى رفع مستوى الكلفة وبالتالي امتصاص الارباح وجعلها محدودة جداً او تسجيلها احياناً الى خسارة [١٢] .

من الجدول رقم (٥) يتضح ان الصناعات التحويلية في محافظة المثنى قد ساهمت بنسبة ١.٥٩٪ من اجمالي قيم مستلزمات الانتاج في العراق في عام ١٩٨٠ وارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٨٥ حيث وصلت الى ١.٦٣ ٪ وبمعدل نمو ٥.٣ ٪ ، بسبب زيادة عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة . اما خلال المدة ١٩٨٥ – ١٩٩٠ والتي شهدت ارتفاع في عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة وعموم العراق ،ادى ذلك الى ارتفاع معدل النمو المسجل في المحافظة والذي بلغ ٥٥٪ ،وباهمية نسبية منخفضة عن سابقتها بلغت ١,١٦٪ ،وهذا ناتج عن ارتفاع قيمة الانتاج للصناعات التحويلية في المحافظة ،اما قيمة مستلزمات الانتاج للصناعات التحويلية في عموم العراق فقد سجلت معدل نمو بلغ ٦٧٪ . اما للمدة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ فقد ازدادت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في المحافظة من مستلزمات الانتاج الى ٣٪ من مجموع قيم مستلزمات الانتاج في العراق ،وبمعدل نمو بلغ ٣,٧٪ ،وعلى العكس من ذلك فقد سجلت قيمة مستلزمات الانتاج للصناعات التحويلية في عموم العراق

معدل نمو سلبي بلغ -١٦٪ ،نتيجة لانخفاض قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي ،مما ادى الى ارتفاع مستلزمات الانتاج بالنسبة للسعر والتكلفة عما كانت عليه في السابق ، اما خلال المدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ فقد انخفضت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في المحافظة في قيمة مستلزمات الانتاج الى ٠.٨١٪ ،وبمعدل نمو بلغ ٠.١٪ ،وهذا ناتج عن ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج في العراق خلال هذه المدة بحيث سجلت معدل نمو مرتفع بلغ ٢٤٪ ، اما للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ عادة الاهمية النسبية لقيمة مستلزمات الانتاج في المحافظة للارتفاع مرة اخرى اذ بلغت ١.٢٧٪ ،وبمعدل نمو بلغ ٣.٧٪ ،في حين سجل معدل نمو قيمة مستلزمات الانتاج في العراق معدلاً سالباً بلغ -٤.٣٪ ، وهذا بسبب توقف اكثر المعامل والمصانع عن العمل بسبب الاحداث التي تلت عام ٢٠٠٣ . اما خلال المدة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ فقد شهدت ارتفاعاً في عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة ، مما ادى الى ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج فيها ،ومن ثم ازدياد نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في قيمة المستلزمات الى ٣.٤٥٪ ، وبمعدل نمو بلغ ١٤٪ ، وعلى العكس من ذلك فلم يحدث تغير على معدل النمو المسجل علو مستو العراق فبقي سالباً اذ بلغ -٢٪ .

جدول رقم (٥)

معدل النمو والاهمية النسبية لقيمة مستلزمات الانتاج في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى والعراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٩ بالاسعار الثابتة ❖ (١٠٠٠ دينار)

السنة	قيمة مستلزمات الانتاج		٢/١ الأهمية النسبية ٪	معدل النمو ٪	
	التحويلية في المحافظة (١)	التحويلية في العراق (٢)		التحويلية في المحافظة	التحويلية في العراق
١٩٨٠	١١	٦٨٨	١.٥٩		
١٩٨٥	١٥	٩١٧	١.٦٣	٥.٣	٥.٣
١٩٩٠	١٤٦	١٢٥٠٩	١.١٦	٥٥	٦٧
١٩٩٥	١٨٢	٦٠٤٧	٣	٣.٧	١٦-
٢٠٠٠	١٨٤	٢٢٦٤٦	٠.٨١	٠.١	٢٤
٢٠٠٥	٢٣٣	١٨٢٢٥	١.٢٧	٣.٧	٤.٣-
٢٠٠٩	٥٩٢	١٦٧١٨	٣.٥٤	١٤	٢-

المصدر :

١- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ .

٢- مديرة الاحصاء في المثنى ،الاحصاء الصناعي،بيانات غير منشورة،٢٠١١.

٦- القيمة المضافة :

تعني القيمة المضافة الفرق بين الانتاج النهائي في الصناعة وبين كلفة المواد المستخدمة في انتاجها ، اي انها تمثل القيمة الاضافية المتحققة من العمليات الصناعية ، وتعتبر القيمة المضافة من اهم المعايير في التعرف على النمو الصناعي ، اما اذا لم تتمكن صناعة ما من تحقيق قيمة مضافة ،فان ذلك يعني خسارة الصناعة وتحمل المجتمع اعباءاً جديدة [١٣] .وكذلك يطلق مصطلح القيمة المضافة على المحصلة النهائية بعد طرح قيمة المستلزمات الاجمالية المستعملة في الانتاج من قيمة الانتاج المحقق ، وتشمل عناصر القيمة المضافة على الرواتب المدفوعة للعاملين سواء كانت نقدية ام عينية [١٤] . نلاحظ من الجدول رقم (١٨) ،ان القيمة المضافة التي كونتها الصناعات التحويلية في محافظة المثنى لعام ١٩٨٠ بلغت ٣.٢٩٪ من مجموع القيمة المضافة التي كونتها الصناعات التحويلية في عموم العراق والبالغة ٨٤٣٩ الف دينار . اما للمدة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ فقد بلغت القيمة المضافة في المحافظة ٣٢٦ الف دينار ، محققة بذلك اهمية نسبية مقدارها ٣.٥٥٪ من اجمالي القيمة المضافة في العراق والبالغة ٩١٧٣ الف دينار ، وبزيادة بلغت ١٤٨ الف دينار وبمعدل نمو بلغ ١.٩٪ ، اما في عموم العراق فقد بلغ معدل النمو ١.٥٪. اما خلال المدة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ فقد حققت القيمة المضافة في المحافظة اهمية نسبية مقدارها ٢.٧٣٪ في بداية هذه المدة ، وتراجعت في نهايتها الى ٠.٧٠٪ ، وهذا بسبب معدلات التمو السالبة التي سجلتها في بداية هذه المدة ونهايتها ، حيث بلغت -٦.٨٪ ، -٢١٪ ،ونتج هذا عن الظروف الاقتصادية التي اثرت على القطاع الصناعي بصورة سلبية بعد عام ١٩٩١، اما على صعيد العراق فكان معدل النمو في بداية المدة سالباً بلغ -٢٪ ، ولكن عا ليرتفع في نهايتها ليصل الى ٦.٩٪. اما للمدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ فقد ازدادت الاهمية النسبية للقيمة المضافة التي حققتها الصناعات التحويلية في المحافظة

والتي بلغت ٦.٩٤٪ ، وبمعدل نمو بلغ ٥١٪ ، وهذا بسبب تراجع القيمة المضافة التي حققتها الصناعات التحويلية في عموم العراق ، والتي سجلت معدل نمو سالب بلغ -٤.٣٪ .اما خلال المدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ ورغم احتلال القيمة المضافة للصناعات التحويلية في المحافظة اهمية نسبية مقدارها ٦.٣٩٪ ، والتي تعتبر منخفضة بالمقارنة من المدة السابقة ، الا ان هذه المدة شهدت تسجيل القيمة المضافة في كلاً من المحافظة والعراق معدلات نمو سالبة بلغت -٢١٪ لكلاً منها ، وهذا بسبب قلة عدد المؤسسات الصناعية في هذه المدة ،وكذلك توقف اعداد كبيرة منها عن الانتاج بعد عام ٢٠٠٣ .اما للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ فقد شهدت تسجيل اهمية نسبية انخفضت عن سابقتها والتي بلغت ٢.٣١٪ ، وبمعدل نمو مرتفع بلغ ١٠٩٪ ، وهذا يعود الى التطور الكبير الذي تحقق للصناعات التحويلية في مجال قيمة الانتاج على مستوى المحافظة والعراق ،الامر الذي ادى الى ارتفاع معدل النمو المسجل على مستوى العراق والبالغ ١٥٦٪ .

جدول رقم (٦)

معدل النمو والاهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات التحويلية في محافظة المثنى والقطر للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٩ بالاسعار الثابتة ❖ (١٠٠٠ دينار)

السنة	القيمة المضافة		٢/١ الأهمية النسبية ٪	معدل النمو ٪	
	التحويلية في المحافظة (١)	التحويلية في العراق (٢)		التحويلية في المحافظة	التحويلية في العراق
١٩٨٠	٢٧٨	٨٤٣٩	٣.٢٩		
١٩٨٥	٣٢٦	٩١٧٣	٣.٥٥	١.٩	١.٥
١٩٩٠	٢٣٢	٨٤٨١	٢.٧٣	٦.٨-	٢-
١٩٩٥	٨٧	١٢٣٦٣	٠.٧٠	٢١-	٦.٩
٢٠٠٠	٧١٤	١٠٢٧٥	٦.٩٤	٥١	٤.٣-
٢٠٠٥	٢٥٠	٣٩١٠	٦.٣٩	٢١-	٢١-
٢٠٠٩	١٠٢٠٨	٤٤١١٤٢	٢.٣١	١٠٩	١٥٦

المصدر :

١- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ .

٣-مديرة الاحصاء في المثنى ،الاحصاء الصناعي،بيانات غير منشورة،٢٠١١.

* تم اسخراج القيمة المضافة من : قيمة الانتاج – قيمة مستلزمات الانتاج

المبحث الثاني

هيكل الصناعات التحويلية لمحافظة المثنى وتوزيعها الجغرافي.

في هذا المبحث سيتم تناول هيكل الصناعات التحويلية للمحافظة و التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات على الاقضية الاربعة لمحافظة المثنى والبالغ عددها اربعة اقضية وهي قضاء السماوة و قضاء الخضر و قضاء الرميثة وقضاء السلمان، مع العلم ان محافظة المثنى تبلغ من المساحة (٥١٧٤٠)كم مربع وبهذا تشكل نسبة مقدارها (١١.٩٪) من مجموع مساحة العراق البالغة (٤٣٤٣٢٠)كم مربع [١٥]، حيث جاء قضاء السلمان اولا من حيث المساحة والتي بلغت (٦٩٢٨)كم مربع مشكلا بذلك نسبة مقدارها (٩٠.٧٪) من مساحة المحافظة الكلية،وجاء قضاء الرميثة ثانيا بمساحة بلغت (٢٢٠٤)كم مربع مشكلا بذلك نسبة مقدارها (٤.٢٪) من مساحة المحافظة الكلية ، وجاء قضاء الخضر ثالثا بمساحة بلغت (١٦٦٧)كم مربع وبنسبة مقدارها (٣.٢٪) من مساحة المحافظة ، واخيرا قضاء السماوة بمساحة بلغت (٩٤١)كم مربع وبنسة مقدارها (١,٩٪) من مساحة المحافظة [١٦] .

وقبل الخوض بدراسة التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية في محافظة المثنى ، يجب اولا معرفة هيكل هذه الصناعات داخل المحافظة ورسم صورة واضحة عن هذه الصناعات وما تحتويه من قطاعات مختلفة ، ان محافظة المثنى تحتوي على سبعة قطاعات صناعية ،بحيث يبلغ عدد مؤسسات الصناعات التحويلية فيها ١٠٥٥ مؤسسة ،تمثل ٠.٤٨٪ من مجموع مثيلتها في عموم العراق والبالغة ٢١٧٠٠٥ مؤسسة ، جدول (٧) .وهي كالآتي:

١- قطاع الصناعات الخشبية والاثاث والذي جاء بالمرتبة الاولى من حيث عدد المؤسسات،ويشكل نسبة مقدارها ٢٨.٨١٪ من جملة عدد مؤسسات الصناعات

التحويلية في المحافظة ،ويعمل فيها ٢٣.٠٦٪ من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة ،وتكون هذا القطاع من ٩٣ مؤسسة متوسطة الحجم ،وباقي المؤسسات كلها صغيرة الحجم ،فضم قضاء السماوة ٦٨.٧٤٪ من مجموع مؤسسات هذه الصناعات ،كما في الخريطة (١)، كما ضم قضاء الرميثة ١٩.٩٩٪ من مجموع المؤسسات،وتوزعت ١١.١٨٪ من المؤسسات في قضاء الخضر ،ولم يضم قضاء السلمان اي مؤسسة لهذا القطاع .

جدول (٧)

هيكل الصناعات التحويلية في محافظة المثنى لعام ٢٠١٠

قطاعات الصناعات التحويلية	عدد المنشآت	٪ من المجموع	عدد الايدي العاملة لكل قطاع	٪ من المجموع
الصناعات الغذائية	١٩٩	١٨.٨٦	٤١٨	٧.٣٩
صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة	٨٣	٧.٨٦	١٦٦	٢.٩٤
الصناعات الخشبية والاثاث	٣٠٤	٢٨.٨١	١٣٠٠	٢٣.٠٦
الصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط	١٣	١.٢٣	٥٣٠	٩.٤٦
الصناعات الانشائية	١٩٥	١٨.٤٨	٢٦٦٨	٤٧.٣٣
صناعة المنتجات المعدنية	١٩١	١٨.١٣	٣٦٩	٦.٥٤
الصناعات التحويلية الاخرى	٧٠	٦.٦٣	١٨٥	٣.٢٨
المجموع	١٠٥٥	١٠٠	٥٦٥٣	١٠٠

المصدر:

- ميرية الاحصاء في المثنى،الاحصاء الصناعي،بيانات غير نشورة،٢٠١١.
- مكتب التنمية الصناعية في المثنى،الادارة،بيانات غير منشورة،٢٠١١.
- الدراسة الميدانية.

٢- ان قطاع الصناعات الغذائية جاء بالمرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات ،وشكلاً بذلك نسبة مقدارها ١٨.٨٦٪ من مجموع المؤسسات ،وضم هذا القطاع ٧.٣٩٪ من مجموع عدد العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة ،تشكل المنشآت الصغيرة (التي يعمل بها اقل من ١٠ عمال)٩٨.٥٠٪ ،وتشكل المنشآت الكبيرة(التي يعمل بها اكثر من ٢٩ عامل)١.٥٠٪، ان الصناعات الغذائية تتركز في قضاء السماوة بنسبة ٤٨.٢٣٪ من مجموع المؤسسات ،ويوجد في قضاء الرميثة ٣٠.١٧٪ من مجموع المؤسسات ،ويضم قضاء الخضر ٢١.٦٪ من المؤسسات، وخلى قضاء السلمان من اي مؤسسة لهذا القطاع. (خريطة -١)

٣- جاء بالمرتبة الثالثة قطاع الصناعات الانشائية ،مشكلاً نسبة مقدارها ١٨.٤٨٪ من مجموع المؤسسات،وبذلك يضم ٤٧.٣٣٪ من مجموع عدد العمال،تكون هذا القطاع من ١٥.٣٨٪ من صناعات كبيرة الحجم ،٨٤.٦٢٪ من صناعات صغيرة الحجم ،ونلاحظ من الخريطة (١) ، ان قضاء السماوة ضم اكبر عدد من مؤسسات هذا القطاع وبنسبة ٤٧.١٧٪ ،وتلاه في ذلك قضا الرميثة بنسبة ٢٦.٦٨٪ ،ومن ثم قضاء الخضر بنسبة ٢٤.٦٪ ،واخيراً قضاء السلمان بنسبة ١.٥٥٪.

٤-اما بالمرتبة الرابعة جاء قطاع صناعة المنتجات المعدنية بنسبة ١٨.١٣٪ من مجموع عدد المؤسسات ،ويعمل فيه ٦.٥٤٪ من مجموع عدد العمال،وان جميع مؤسسات هذا القطاع صغيرة الحجم ،وتوزع هذا القطاع على قضاء السماوة بنسبة ٥٨.٦٣٪ من عدد المؤسسات ، وقضاء الرميثة بنسبة ٢٢.٥٢٪ من عدد المؤسسات ، وقضاء الخضر بنسبة ١٨.٣٢٪ ،وقضاء السلمان بنسبة ٠.٥٢٪ .

٥- وبالمرتبة الخامسة جاء قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بنسبة ٧.٦٨٪ من مجموع المؤسسات ،وبعدد عمال شكلوا نسبة مقدارها ٢,٩٤٪ من مجموع العاملين،وان

كل صناعات هذا القطاع صغيرة الحجم ،فضم قضاء السماوة ٤٤.٥٧٪ من مجموع المؤسسات ،ومن ثم قضاء الرميثة بنسبة ٣٣.٧٪ ،وبعده ضم قضاء الخضر نسبة من المؤسسات مقدارها ١٩.٣٣٪ ، واخيراً ضم قضاء السلمان نسبة ٢.٤٠٪ من مجموع المؤسسات .

الخريطة (١)
التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية في محافظة المثنى لسنة ٢٠١٠.

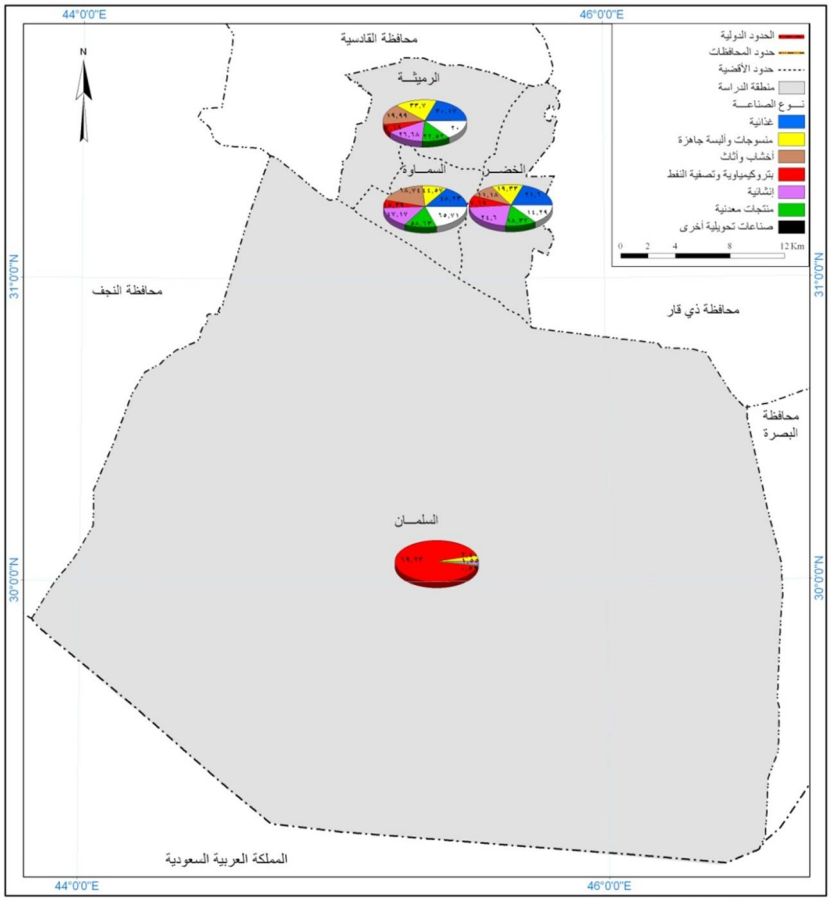

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على :
- وزارة الصناعة، مكتب التنمية الصناعية في محافظة المثنى.
- مديرية الإحصاء في محافظة المثنى، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١١ م.
- الدراسة الميدانية.

٦- ساهم قطاع الصناعات التحويلية الاخرى بنسبة ٦.٦٣٪ من عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة ،محتلاً بذلك المرتبة السادسة ،ويعمل في هذا القطاع ٣.٢٨٪ من مجموع عدد العاملين ،وان مؤسسات هذا القطاع صغيرة الحجم ،وضم قضاء السماوة ٦٥.٧١٪ من مجموع المؤسسات ،وضم قضاء الرميثة نسبة من عدد المؤسسات مقدارها ٢٠٪ ،وضم قضاء الخضر نسبة مقدارها ١٤.٢٩٪ من مجموع المؤسسات . ولم يضم قضاء السلمان اي مؤسسة .

٧- واخيراً جاء قطاع الصناعات البتروكيمياوية بنسبة ١.٢٣٪ من عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة ،وبنسبة عاملين بلغت ٩.٤٠٪ من مجموع العاملين ،وتكون هذا القطاع من ٨.٣٣٪ مؤسسات كبيرة الحجم ، ونسبة ٩١.٦٧٪ مؤسسات متوسطة الحجم ،فقد احتوى قضاء السلمان على النسبة الاكبر من عدد المؤسسات بلغت ٦٩.٢٣٪ ، وجاء بعده قضاء السماوة بنسبة ١٥.٣٩٪ من عدد المؤسسات ،وضم كلاً من قضاء الخضر وقضاء الرميثة نسبة من عدد المؤسسات بلغت ٧.٦٩٪ لكلاً منهما .

الصناعات المعدنية الاساسية والت تضم (٢٠٪) من المؤسسات ، وقطاع الصناعات الانشائية والتي تضم (١٣.٩٪) من المؤسسات ، وقطاع صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة والتي تضم (٥.٨٪) من المؤسسات ، وقطاع الصناعات الكيمياوية وتصفية النفط والتي تضم (٠.٩٪) من المؤسسات ، وقطا صناعة الكهرباء والغاز والتي تضم (٠.٤٪) من المؤسسات.

المبحث الثالث

تحليل مقدار تشبع مؤشرات الصناعات التحويلية من المقومات الجغرافية في محافظة المثنى ومعرفة الاتجاهات المستقبلية للصناعات التحويلية

اولاً – مقدار تشبع مؤشرات التطور من المقومات الجغرافية :

تنالونا في المبحث الأول تحليل مؤشرات تطور الصناعات التحويلية في المحافظة من خلال معرفة معدلات النمو التي سجلتها ، هدفنا الى تحليل مقدار تشبع هذه المؤشرات من المقومات الجغرافية للصناعات التحويلية في المحافظة ، وذلك من اجل معرفة طبيعة

الاستثمار في المحافظة هل هنالك ضعف في الاستثمار ، وهل يعطي فرصة لتوسع النشاط الصناعي القائم ، وهل تمثل المحافظة قاعدة اسثمارية جيدة لاقامة مشاريع مستقبلية من اجل تحقيق الاستثمار الكامل للمقومات ، ولغرض الاجابة عن هذه التساؤلات تم الاستعانة بالاساليب الاحصائية التالية من خلال البرنامج الاحصائي الالكتروني (SSPS) :

١-احتساب معادلة الانحدار بين المتغيرات المستخدمة .

٢-استخراج قيمة F-Value : وهي احد التوزيعات ذا اهمية تبيقية في موضوع تصميم التجارب وتحليلها من خلال مفهوم تحليل التبيان [١٧] .

٣-استخرج قيمة P-Value : وهو مؤشر احصائي لبيان قوة العلاقة بين المتغيرات [١٨] .

٤- استخراج معامل التحديد R2 وهي النسبة بين الاختلافات المفسرة والاختلاف الكلي ، فاذا كانت قيمة R2 تساوي ٦٠٪ فاكثر ، فهذا يعني ان الاختيار مقبول ، اما اذا كانت اقل من ذلك فيعني العكس [١٩] .

١-ان نتائج تشبع عدد العاملين من المقومات الجغرافية للصناعات التحويلية في المحافظة تشير الى عدم استثمار المقومات المتاحة لان مقدار (p-value) كان اكبر من ٠.٠٥ ، اذ بلغ ٠.٢٧٥ ، بينما كانت قيمة R2 ٢٦.٩ ٪ ، ويعني هذا ان عدد العاملين في المحافظة لم يستثمر المقومات المتاحة في المحافظة بالشكل المطلوب الا بحدود النسبة المذكورة ، وهذا ما ادى الى توفر فائض مقداره ٧٣.١٪ مما يعني امكانية استيعاب انشطة وصناعات اخرى في المستقبل لامتصاص نسبة الفائض من المقومات .جدول (٨) .

٢-ويتضح منه ان نتائج تشبع اجور العاملين من المقومات الجغرافية للصناعات التحويلية تدل على عدم وجود استثمار كلي للمقومات ، اذ بلغت قيمة (f-value) ٠.٢٢٣ ، وبلغت قيمة (p-value) ٠.٥٤٧ وهي بذلك اقل من ٠.٠٥ ، ومقدار معامل التحديد R2 بلغت ٢٠.٧٪ وهذا ما يؤكد على عدم الاستثمار بصورة كلية من قبل مؤشر قيمة الاجور للمقومات المتاحة في المحافظة ، مما ادى الى توفر فائض مقداره ٧٠.٣٪ ، مما يدفع الى استثمار هذا الفائض بصورة صحيحة لتوسيع النشاط الصناعي .

جدول (٨)

مقدار تشبع عدد العاملين وقيمة الاجور من المقومات الجغرافية

	عدد العاملين				قيمة الاجور			
المقومات الجغرافية	P-Value	F-value	R2%	مقدار الفائض	p-value	f-alue	R2	مقدار الفائض
الموقع	٠.١٦٢	٠.٧٢٩	١٦	٨٤	٠.٦٧٧	٠.٠٩٥	٠.٠٩	٩٩.٩١
الجغرافي	٠.٢٠٠	٠.٦٦٧	٢٠	٨٠	٠.٥٩٥	٠.١٥٨	١٥	٨٥
التركيب	٠.١٧٠	٠.٧١٦	١٧	٨٣	٠.٤٩١	٠.٢٦٤	٢٦	٧٤
الجيولوجي	٠.٢٥١	٠.٥٨٨	٢٥	٧٥	٠.٤٥٢	٠.٣٠٨	٣٠	٧٠
المادة الاولية	٠.٢٥٣	٠.٥٨٤	٢٥	٧٥	٠.٥٠٩	٠.٢٤٣	٢٤	٧٦
المياه	٠.٠٣٥	٠.٩٤٠	٠.٠٣	٩٩.٩٧	٠.٢٦٨	٠.٥٦٢	٥٦	٤٤
الارض	٠.٢٣٥	٠.٦١٢	٢٣	٧٧	٠.٦١٧	٠.١٤٠	١٤	٨٦
الايدي العاملة	٠.٨٨٩	٠.٠٠٧	٨٨	١٢	٠.٤٨٣	٠.٢٧٣	٢٧	٧٣
النقل	٠.٢٩٥	٠.٥٢١	٢٩	٧١	٠.٦٠١	٠.١٥٣	١٥	٨٥
السوق	٠.٢٦٨	٠.٥٦١	٢٦	٧٤	٠.٧٧٨	٠.٠٣٩	٠.٠٣	٩٩.٩٧
راس المال								
السياسة الحكومية								
المعدل	٠.٢٧٥	٠.٥٩٢	٢٦.٩	٧٣.١	٠.٥٤٧	٠.٢٢٣	٢٠.٧	٧٩.٣

المصدر :

-بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج (ssps) .

١-ان نتائج التشبع لقيمة الانتاج من المقومات الجغرافية في المحافظة ، تبين ان هنالك عدم استثمار كامل لهذه المقومات من قبل قيمة الانتاج ، لان (F-value) تساوي ٠.٢٣٨ ، و (p-value) بلغت ٠.٥٥٣ وهي اكبر من ٠.٠٥ ، اما R2 فكانت قيمتها ٢٠.٨٪ ،وتؤكد هذه النتيجة على وجود فائض غير مستثمر مقداره ٧٩.٢٪ متاح للاستثمار الصناعي .جدول (٩) .

٢-ويتبين ان نتائج تشبع قيمة مستلزمات الانتاج من المقومات الجغرافية المتاحة لم تحقق استثماراً كاملاً ، حيث بلغت (F-value) ٠.٢٠١ ، و (p-value) ٠.٥٩٦ ، ومعامل التحديد R2 ١٨.٢ ٪ مما يدل على ان هذا المؤشر لم يستثمر الا بقدر النسبة السابقة مع وجود فائض مقداره ٨١.٨٪ متاح للاستثمار .

جدول (٩)

مقدار تشبع قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج من المقومات الجغرافية

	قيمة الانتاج				قيمة مستلزمات الانتاج			
المقومات الجغرافية	P-Value	F-value	R2%	مقدار الفائض	p-value	f-alue	R2	مقدار الفائض
الموقع الجغرافي	٠.٥٥١	٠.٢٠٠	٢٠	٨٠	٠.٦٣٤	٠.١٢٨	١٢	٨٨
التركيب	٠.٦٢٣	٠.١٣٥	١٣	٨٧	٠.٦٣٣	٠.١٢٧	١٢	٨٨
الجيولوجي	٠.٥٤٦	٠.٢٠٥	٢٠	٨٠	٠.٧٢٩	٠.٠٣٤	٠.٠٣	٩٩.٩٧
المادة الاولية	٠.٦٧٢	٠.٠٩٨	٠.٠٩	٩٩.٩١	٠.٧٢٦	٠.٠٦٦	٠.٠٦	٩٩.٩٤
المياه	٠.٦٩٧	٠.٠٨٢	٠.٠٨	٩٩.٩٢	٠.٧٩٢	٠.٠٣٤	٠.٠٣	٩٩.٩٧
الارض	٠.٠٢٦	٠.٩٥٥	٩٥	٥	٠.٢٦١	٠.٥٧٢	٥٧	٤٣
الايدي العاملة	٠.٦٢٠	٠.١٣٨	١٣	٨٧	٠.٧٨١	٠.٠٣٨	٠.٠٣	٩٩.٩٧
النقل	٠.٦٤٧	٠.١١٦	١١	٨٩	٠.٢٣٠	٠.٦٢٠	٦٢	٣٨
السوق	٠.٦٩٠	٠.٠٨٦	٠.٠٨	٩٩.٩٢	٠.٦٤٥	٠.١١٨	١١	٨٩
راس المال	٠.٤٠٧	٠.٣٦٥	٣٦	٦٤	٠.٤٧٥	٠.٢٨١	٢٨	٧٢
السياسة الحكومية								
المعدل	٠.٥٥٣	٠.٢٣٨	٢٠.٨	٧٩.٢	٠.٥٩٦	٠.٢٠١	١٨.٢	٨١.٨

المصدر :

-بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج (ssps) .

١-ان مقدار تشبع مؤشر القيمة المضافة من المقومات الجغرافية للصناعات التحويلية في المحافظة ، ان مقدار (f-value) ٠.٢٥٦ ، و(p-value) ٠.٥٣٠ ، ومقدار R2 ٢٢.٤٪ ، مما يؤكد على وجود فائض مقداره ٧٧.٦٪ .جدول (١٠) .

جدول (١٠)

مقدار تشبع القيمة المضافة من المقومات الجغرافية

القيمة المضلفة				
مقدار الفائض	R2%	F-value	P-Value	المقومات الجغرافية
٧٨	٢٢	٠.٢٢١	٠.٥٣١	الموقع الجغرافي
٨٦	١٤	٠.١٤٧	٠.٦٠٩	التركيب الجيولوجي
٧٦	٢٤	٠.٢٤٥	٠.٥٠٨	المادة الاولية
٨٩	١١	٠.١١٣	٠.٦٥٢	المياه
٩٩.٩١	٠.٠٩	٠.٠٩٨	٠.٦٧٢	الارض
١	٩٩	٠.٩٩٨	٠.٠٠١	الايدي العاملة
٨٤	١٦	٠.١٦٤	٠.٥٨٩	النقل
٩٩.٩١	٠.٠٩	٠.٠٩٥	٠.٦٧٧	السوق
٩٩.٩١	٠.٠٩	٠.٠٩٣	٠.٦٧٩	راس المال
٦٢	٣٨	٠.٣٨٦	٠.٣٩١	السياسة الحكومية
٧٧.٦	٢٢.٤	٠.٢٥٦	٠.٥٣٠	المعدل

المصدر :

-بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية باستخدام برنامج (ssps) .

ثانياً – الاتجاهات المستقبلية للصناعات التحويلية في المحافظة للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ :

١- تطور مؤشرات النمو للصناعات التحويلية في المحافظة :

ان الجدول (١٠) يبين لنا تطور عدد المؤسسات ليصل في عام ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٨ مؤسسة عما كان عددها في عام٢٠٠٩ البالغ ٦٣٣ ، وهذا بدوره سوف يرفع من عدد العاملين ليصل عددهم الى ٧١٠٢ عامل في عام٢٠٢٠ ، اي بفارق ٢١٨٨ عامل عما كان في عام٢٠٠٩ ، وان ارتفاع اعداد العاملين سوف يؤدي الى ارتفاع قيمة الاجور لتصل الى ٣٠٥٧٣٣ الف دينار في عام٢٠٢٠ ، ومع ذلك فقد ارتفعت قيمة الانتاج الى ٥٨٠٠٠ الف دينارفي عام٢٠٢٠ بعد

ماكانت ١٠٨٠٠ في عام٢٠٠٩، وبزيادة اعداد المؤسسات واعداد العملين وارتفاع اجورهم ، ادى ذلك الى ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج لتصل الى ٧١٥٦ الف دينار في عام٢٠٢٠ ، وبسبب ارتفاع قيمة الانتاج ارتفعت القيمة المضافة الى ٥٠٨٤٤ الف دينار في عام٢٠٢٠ ، بعد ماكانت ١٠٢٠٨ الف دينار في عام ٢٠٠٩ .

المؤشرات / السنوات	عدد المؤسسات	عدد العاملين	قيمة الاجور	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
٢٠٠٩	٦٣٣	٤٩١٤	٤٨١٥٠	١٠٨٠٠	٥٩٢	١٠٢٠٨
٢٠٢٠	٢٠٢٨	٧١٠٢	٣٠٥٧٣٣	٥٨٠٠٠	٧١٥٦	٥٠٨٤٤

المصدر :

-من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Microsoft Excel) .

وفي ضوء تطور مؤشرات النمو للصناعات التحويلية للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ ، ادى ذلك الى ارتفاع عدد مؤسسات الصناعات التحويلية وعدد العاملين على مستوى الفرع الصناعي، فاصبح عدد المؤسسات ٢٠٢٨ مؤسسة في عام ٢٠٢٠ ، مما ادى الى ارتفاع عدد العملين الى٧١٠٢ عامل في عام ٢٠٢٠ ، اما على مستوى الفروع فهي كالآتي :

١- ارتفاع عدد مؤسسات الصناعات الغذائية في عام ٢٠٢٠ لتشكل نسبة مقدارها ١٦.٥١٪ من مجموع مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة لعام ٢٠٢٠ ، مما ادى الى ارتفاع عدد العاملين في هذه الصناعة مشكلين بذلك نسبة مقدارها ٢.٢٣٪ من مجموع عدد العاملين في الصناعات التحويلية لعام ٢٠٢٠ . وكذلك قد ازدادت مؤسسات صناعة المنسوجات محققة بذلك نسبة مقدارها ٦.٩٥٪ من مجموع عدد المؤسسات لعام ٢٠٢٠ ، وهذا مما ادى الى رفع عدد عاملين هذه الصناعة ليشكلوا نسبة مقدارها ٢.٦٣٪ من العدد الاجمالي للعاملين .جدول(١١) .

٢- ومنه يتضح تطور عدد مؤسسات صناعة الخشب والاثاث في عام ٢٠٢٠ وبنسبة ٢٤.٦٩٪ من مجموع المؤسسات ، مما انعكس على تطور اعداد العاملين لديها وبنسبة ٢١.١٢٪ من مجموع العاملين للصناعات التحويلية لعام ٢٠٢٠ . وطال التطور الصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط لتشكل مؤسساتها نسبة ١.٦٧٪ من اجمالي عدد

المؤسسات لعام ٢٠٢٠ ، مما ادى ادى الى ازدياد عدد عامليها وشكلين نسبة مقدارها١٠.٤٣٪ من عدد العملين لعام ٢٠٢٠ .

٣- وتبين منه ازدياد عدد مؤسسات الصناعات الانشائية في عام ٢٠٢٠ مشكلة بذلك نسبة مقدارها ٢٠.١٦٪ من مجموع المؤسسات ، وادى ذلك الى ازدياد عدد العاملين في هذه الصناعة محققين بذلك نسبة بلغت ٥٤.٩٧٪ من اجمالي العاملين لنفس العام . ونالت صناعة المنتجات المعدنية نصيبها من تطور عدد مؤسسات الصناعات التحويلية لعام ٢٠٢٠ لتشكل مؤسساتها نسبة مقدارها ٢٥.١٤٪ ، وازدياد عدد عمالها وبنسبة ٥.٧٧٪ من مجموع عدد العاملين .

جدول(١١)

تطور عدد مؤسسات قطاعات الصناعات التحويلية في محافظة المثنى للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠

الصناعات التحويلية	عدد المؤسسات ٢٠١٠	عدد المؤسسات ٢٠٢٠	٪	عدد العاملين ٢٠١٠	عدد العاملين ٢٠٢٠	%
الصناعات الغذائية	١٩٩	٣٣٥	١٦.٥١	٤١٨	٥٥٧	٧.٨٤
صناعة المنسوجات	٨٣	١٤١	٦.٩٥	١٦٦	١٨٧	٢.٦٣
صناعة الخشب	٣٠٤	٥٠٠	٢٤.٦٩	١٣٠٠	١٤٠٠	١٩.٧١
الصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط	١٣	٣٤	١.٦٧	٥٣٠	٧٤١	١٠.٤٣
الصناعات الانشائية	١٩٥	٤٠٩	٢٠.١٦	٢٦٦٨	٣٦٠٤	٥٠.٧٤
صناعة المنتجات المعدنية	١٩١	٥١٠	٢٥.١٤	٣٦٩	٤١٠	٥.٧٧
الصناعات التحويلية الاخرى	٧٠	٩٩	٤.٨٨	١٨٥	٢٠٣	٢.٨٥
المجموع	١٠٥٥	٢٠٢٨	١٠٠	٥٦٣٦	٧١٠٢	١٠٠

المصدر :

-من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Microsoft Excel) .

٤- اما الصناعات التحويلية الاخرى فقد حققت مؤسساتها نسبة مقدارها ٤.٨٨٪ من مجموع عدد المؤسسات ، بعد ازدياد عددها في عام ٢٠٢٠ ، وايضاً قد ازداد عدد عامليها ليشكلوا نسبة مقدارها ٢.٨٥٪ من عدد العاملين الكلي في الصناعات التحويلية

لعام ٢٠٢٠ .

الاستنتاجات :

١- أن عدد المؤسسات في محافظة المثنى قد سجلت معدلات نمو متذبذبة وكانت اهميتها النسبية قليلة ، وذلك لان محافظة المثنى تعتبر من المحافظات المتاخرة صناعياً ، فضلاً عن قلة الاستثمارات المقدمة اليها من قبل الدولة ، وندرة وجود راس المال النقدي ، بالاضافة الى شمول المحافظة بالبرامج الحكومية الصناعية جاءت متاخرة وهذا ما اثر على معدلات النم وجعلها اكثر تذبذاً.- اما فيما يخص اعداد العاملين فأن معدلات النمو في محافظة المثنى اكثر استقراراً من العراق في بداية الدراسة ونهايتها ولكن شهدت معدلات النمو في العراق تذبذباً بسبب التذبذب الذي عاشته المؤسسات في عموم العراق.

٢- كان معدل نمو قيمة الاجور للعاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة متقاربة ومستقرة ،ومتبايناً في بعض الفترات بالنسبة للمعدلات المسجلة في عموم العراق.

٣- سجلت الصناعات التحويلية في محافظة المثنى معدلات نمو متباينة بسبب اختلاف العوامل المؤثرة على مختلف السنين ولم تختلف معدلات النمو المسجلة للصناعات التحويلية في عموم العراق عن مثيلتها في المحافظة من ناحية التباين والظروف. اما معدلات النمو في قيمة مستلزمات الانتاج للصناعات التحويلية في محافظة المثنى تباين بين نمو مرتفع وصل الى ٥٥٪ في عام ١٩٩٠ ،ومنخفض مصل الى ٠.١٪ في عام ٢٠٠٠، اما في القطرفشهد معدل النمو تذبذباً بين الصعود تارةً والذي بلغ ٦٧٪ في عام ١٩٩٠ ، والهبوط تارةً اخرى حيث وصل الى -١٦٪ في عام ١٩٩٥ .

٤- سجلت الصناعات التحويلية في كلاً من العراق و محافظة المثنى معدلات نمو متباينة في القيمة المضافة لهذه الصناعات ، ففي المحافظة وصل اعلى معدل نمو الى ١٠٩٪ وذلك في عام ٢٠٠٩ ، وادنى معدل نمو بلغ -٢١٪ في عام ١٩٩٥، اما في العراق فقد بلغ اعلى معدل نمو في عام ٢٠٠٩ ١٥٦٪ ، وادنى معدل نمو في عام ٢٠٠٥ اذ بلغ -٢١٪ .

٥- ان المحافظة تحتوي على سبعة اصناف من الصـــناعات التحويلية ويعمل في هذه الاصـــناف عامل ،وتوزعت هذه الاصناف جغرافياً على كل الوحدات الادارية في المحافظة المتمثلة باقضيتها الاربعة .

٦- ان محافظة المثنى تعتبر من البيئات الملائمة للاستثمار الصناعي لما فيها من مقدار من الفائض من المقومات الجغرافية الغير مستثمرة من قبل المؤشرات ،وهذا ما اوضحه مقدار تشبع مؤشرات التطور للصناعات التحويلية من المقومات الجغرافية المتاحة في المحافظة ، حيث كان مقدار الفائض من تشبع عدد العاملين من المقومات ٧٣.١٪ ، وكان مقدار الفائض من تشبع قيمة الاجور ٧٩.٣٪ ، ومقدار الفائض من تشبع قيمة الانتاج ٧٩.٢٪ ، ومقدار الفائض من تشبع قيمة مستلزمات الانتاج ٨١.٨٪ ، ومقدار الفائض من تشبع القيمة المضافة ٧٧.٦٪ .

٧- ارتفاع عدد مؤسسات الصناعات التحويلية في المحافظة في عام ٢٠٢٠ ليصل عددها الى ٢٠٢٨ مؤسسة ، مما ادى الى ارتفاع عدد العاملين ليصل عددهم الى ٧١٠٢ عامل ، وهذا بدوره ادى الى رفع قيمة الاجور والتي بلغت ٣٠٥٧٣٣ الف دينار ، وارتفاع قيمة الانتاج الى ٥٨٠٠٠ الف دينار ، وازدياد قيم مستلزمات الانتاج لتصل الى ٧١٥٧ الف دينار ، وبلغت القيمة المضافة ٥٠٨٤٤ الف دينار .

التوصيات :

١- القيام بالاجراءات اللازمة من اجل تكثيف الدراسات وجمعها التي تعنى بواقع هذه الصناعات ودراسة مشاكلها وايجاد الحلول المناسبة لها .

٢- اعتماد مبدأ التخطيط اللامركزي من قبل الجهات المعنية داخل المحافظة من اجل وضع التوجيهات والضوابط التي تعمل على توجيه عمليات التوطن الصناعي ، من اجل الحد من التركزات الصناعية في مناطق معينة دون اخرى .

٣- العمل على توفير المادة الاولية التي تنتج محلياً من خلال انشاء المؤسسات الصناعية التي تعمل على انتاج السلع النصف مصنعة والتي ينتج عنها ترابطات صناعية امامية وخلفية ، وايضاً العمل على زيادة الدراسات الخاصة بالتكوين الجيولوجي للمحافظة من اجل توفير المادة الاولية الخام .

٤- مواصلة الدعم المالي الحكومي للصناعات القائمة وايضاً من اجل فتح المجال امام الاستثمار الصناعي بشروط ضمان اقل صعوبة وبفوائد اقل مع التأكيد على انشاء المؤسسات ذات الانتاج الصناعي العالي مع التركيز على المواصفات العالمية .

٥- اجراء دراسة للقوى العاملة الموجودة في الصناعات التحويلية ، من اجل معرفة التركيب المهني والتحصيل الدراسي لهذه القوى العاملة ، من اجل وضع البرامج والدورات التدريبية التي تعمل على تطوير الكوادر من اجل رفع انتاجية العمل والوصول بها الى مستوى ارقى مما هي عليه الآن..

٦- العمل على توفير الاجواء المناسبة لتسهيل عمليات الاستثمار في القطاع الصناعي في المحافظة من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، وايضاً توفير الدعم المالي والفني والامني للشركات والمستثمرين .

Abstract

The research study development indicators of manufacturing at the county level and the whole of Iraq, so as to know the evolution in the growth of these industries during the study period, and also study the geographical distribution of these industries on the administrative units of the province of Muthanna, and knowing the size of the investment is currently Is the ingredient geographical available in the province invested fully or otherwise what is the amount of surplus, this study has been approved on government data as well information from some of the books and previous studies, in addition to relying on field study. The most important conclusions reached by the study is the proliferation of manufacturing the administrative units of the province and in varying proportions, and the presence of the amount of ofTagar investor surplus of ingredients available, opening the geographic area either investment

هوامش البحث

١- عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافيا الصناعية ،مؤسسة الصادق الثقافية للطباعة والنشر ،ط١ ،٢٠١٢ ،ص٦٠.

٢- ياسين حميد بدع،التوطن الصناعي في محافظة نينوى،رسالة ماجستير،كلية الآداب،جامعة بغداد،٢٠٠٢، ص ٩٠.

3- Richad,Harry W;Elements of Regional Economies Second Educaties,Pen quen Book Itd;England,1970,P.71

٤- محمد ازهر السماك،عباس علي التميمي،الجغرافية الصناعية،ص ١١٤.

٥-عادل رشيد الدليمي ،التوطن الصناعي في محافظات(البصرة وميسان وذي قار)،اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٠ ،ص١٠٤.

٦-اوسكار لانجه وآخرون،مسائل في الاقتصاد السياسي الاشتراكي،دار الحقيقة،بيروت،١٩٧٢،ص ٢٠٥.
٧-عباس علي التميمي ،النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،١٩٨١ ،ص١٧.
٨-حربي محمد،مفاهيم اقتصادية،دار الحرية للطباعة،بغداد،١٩٨٠،ص ٦.
٩-عبد خليل فضيل،التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق،ص ٣٢ – ٣٥.
١٠-عادل رشيد الدليمي،مصدر سابق،ص ١١٦.
١١-فارس مهدي محمد ،الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق ،اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة البصرة ،٢٠٠٦،ص٦٧.
١٢-عباس علي التميمي،مصدر سابق،ص ١٩.
١٣-راشد عبد راشد الشريفي،الصناعات الغذائية في محافظة البصرة وآفاقها المستقبلية،رسالة ماجستير،كلية الآداب،جامعة البصرة،٢٠٠٤،ص ١١٩.
١٤-وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية احصاءات البيئة ،تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠٠٩، ايلول ٢٠١٠، ص١٩.
١٥-رحمن رباط حسين ، مشكلات الصناعة في محافظة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، العدد(١و٢) ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٦ .
١٦-مقابلة شخصية مع السيد ابو احمد مالك معمل طابوق الخليج بتاريخ ، ٢٠١١/١٢/٢٥ .
١٧-صبري رديف وآخرون ، الرياضيات ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٣٠١ .
١٨-كفاية عبد الله العلي ، المقومات الجغرافية للصناعة التحويلية في محافظة ميسان ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد(٥٣) ، ٢٠١٠ ، ص ٢٨٦ .
١٩-اموري هادي كاظم ، الاحصاء القياسي ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٧٨ .

قائمة المصادر و المراجع

١-بدع،ياسين محمد،التوطن الصناعي في محافظة نينوى،رسالة ماجستير،كلية الآدب، جامعة بغداد،٢٠٠٢.
٢-باقر،محمد حسين،عبد الحميد البدلاوي،الاحصاء للمخططين والباحثين ، مطبعة الجاحظ،بغداد،١٩٨٨.
٣-التميمي ، عباس علي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى ،منشورات مركز دراسات

الخليج العربي ،١٩٨٢.
٤-التميمي ،عباس علي ،النمو الصناعي في الوطن العربي ، جامعة الموصل ،١٩٨٥.
٥--الجنابي ، عبد الزهرة علي ، الجغرافيا الصناعية ،مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ،ط١ ،٢٠١٢.
٦-الخفاف،عبد علي،العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تنموية،ط١،دار الضياء للطباعة والنشر،النجف،٢٠٠٥.
٧-حسين ،رحمن رباط ،مشكلات الصناعة في محافظة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم النسانية ،العدد(١و٢)،٢٠٠٥.
٨- حربي،محمد،مفاهيم اقتصادية،دار الحريةللطباعة،بغداد،١٩٨٠.
٩-الدليمي ،عادل رشيد ،التوطن الصناعي في محافظات (البصرة وميسان وذي قار)،اطروحة دكتوراه،كلية الآداب،جامعة بغداد ،٢٠٠٠.\
١٠-السماك ،محمد ازهر ،التميمي ،عباس علي،اسس جغرافية الصناعة ،الموصل ،١٩٨٧.
١١-العلي ،كفاية عبدالله ،الصناعات النشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية،اطروحة دكتوراه،كلية الآداب ،جامعة البصرة ،٢٠٠٥.
١٢-فضيل ،عبد خليل ،التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق،مطبعة الارشاد،١٩٧٦.
١٣-محمد،فارس مهدي ،الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق ،اطروحة دكتوراه،كلية الآداب ،جامعة البصرة،٢٠٠٦.
١٤-لانجه،اوسكار وآخرون،مسائل في الاقتصاد السياسي الاشتراكي،دار الحقيقة،بيروت،١٩٧٢.
١٥- Richard, Harry W; Elementes of Regional Economits Second Educoties, Penquen Book Itd ; England , 1970 .P .71 .
١٦-وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعات السنوية المتسلسلة للاعوام ١٩٨٠- ٢٠٠٩.
١٧-وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،مديرة الحسابات القومية،لجنة الاسعار القياسية،الارقام القياسية للصناعات التحويلية لعام ١٩٨٠.
١٨--وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية احصاءات البيئة ،تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠٠٩، ايلول ٢٠١٠.
١٩-مديرية الاحصاء في المثنى ،الاحصاء الصناعي ،بيانات غير منشورة ،٢٠١١.
٢٠-مديرية الاحصاء في المثنى ،التخطيط والمتابعة ،بيانات غير منشورة ،٢٠١١.